الفرد والديمقراطية وسيلة للتنمية الشاملة

من منظور مالك بن نبي

د. سلوى بن جديد

جامعة باجي مختار ــ عنابة

مقدمـــــة:

يجعل مالك بن نبي من مهمة البناء الثقافي والبناء الديمقراطي، بعد نيل بلدان العالم العربي والإسلامي استقلالها الشكلي، في مقدمة الأولويات، وأن الانطلاق من هذا البناء في مسيرة التنمية يعد ضرورة لا مناص منها حتى وأن مرت سنين طويلة عن تاريخ هذا الاستقلال، الذي يظل ناقصا إذا هو تجاهل أهمية البناء الثقافي والبناء الديمقراطي، فالتفكير في مسألة التنمية والحضارة عند مالك بن نبي، هو تفكير في مسألة الثقافة والديمقراطية[1].

وسيتم التركيز في هذه الورقة على أهمية البناء الثاني "الديمقراطية" كوسيلة وغاية في مشروع التنمية الوطنية الشاملة من منظور مالك بن نبي، الذي يعتبر أول من كتب عن الديمقراطية ــ بهذا المصطلح ــ في العالم العربي، وكان ذلك في خمسينات القرن الماضي في محاضرة بعنوان "الديمقراطية في الإسلام"، منشورة في كتابه "تأملات" كما سيتم الاهتمام بالفرد كوحدة محورية في مشروع التنمية الوطنية الشاملة وفي المشروع الحضاري، الذي كتب عنه مالك بن نبي ضمن اهتماماته الرئيسية بـ"مشكلات الحضارة".

وسنعرض لهذه المسائل من خلال النقاط التالية:

أولا: الفرد محور المشروع التنموي والحضاري

1 -الفرد من خلال البرنامجين الثقافي والسياسي.

2 -مفهوم"السياسة"عند مالك بن نبي.

3 -ترقية المرأة ... إنجاح لبرامج التنمية والمشروع الحضاري.

ثانيا: الديمقراطية عند مالك بن نبي وسيلة وغاية تنموية وحضارية.

أولا: الفرد محور المشروع التنموي والحضاري.

يفسر مالك بن نبي اهتمامه بالفرد كوحدة في تحليلاته العلمية لمشكلات الحضارة، بأن الفرد هو النواة في أي مجتمع أو كيان سياسي، فهو أصغر وحدة اجتماعية تحمل خصائص الكل، يقول مالك بن نبي: "انه من خصائص الحضارة أن تطبع جميع حقائقها الثقافية وخصائصها الأخلاقية والجمالية والصناعية في المنظر الإنساني وفي النموذج الاجتماعي الذي يتحرك فيه"[2].

وفي هذا السياق يقول الدكتور أسعد السحمراني: " تبدأ عملية التطور من الإنسان لأنه المخلوق الوحيد القادر على قيادة حركة البناء وتحقيق قفزات نوعية، تمهد لظهور الحضارة، أما المادة فمهما يكن من أمرها تكديسا وزيادة، فإنها تبقى تجميع كمي لا يعطي معنى كيفيا نوعيا إلا باستخدام الإنسان له"[3].

فتركيز مالك بن نبي على الفرد إذن يأتي اقتناعا منه بأن نجاح أو فشل أي سياسية مرهون بمدى تقبل هذا الفرد لها، حيث يقول في هذا السياق: "إذا أردت أن تصلح أمر الدولة أصلح نفسك" [4]، والملاحظ أن تكوين الفرد، يعد انجاز فيه ضمان لاستمرار الدولة والمجتمع حيث انه في حالة ما إذا تعرض البناء السياسي لهزات كبيرة، فان الدولة تستمر وتتجاوز محنتها بفضل وعي أفرادها، ولنا مثال على هذا في حادثة صفين حيث استمرت الدولة الإسلامية بفضل ما أوتيت من وعي وتعقل لدى العامة من المسلمين الذين لم يهمهم لا علي كرم الله ووجهه ولا معاوية، بل الله ونشر الرسالة المحمدية، فحملوها وراحوا بها غربا وشرقا فاتحين، غير مبالين بدمشق أو المدينة.

فمالك بن نبي تعامل في تحليلاته لمشكلات الحضارة مع وحدتين أساسيتين هما الحضارة والفرد، الأولى كأوسع وحدة اجتماعية يمكن أن تتحقق في التاريخ والثانية كأصغر وحدة بشرية لأي بناء اجتماعي، ومشكلة المسلم بعد هذا هي عنده مشكلة حضارة، وليست مشكلة دولة كما يراها الكثير من المثقفين الجزائريين.

ومشكلة الحضارة تتطلب حلولا لا على مستوى الدولة فحسب، بل أولا وقبل كل شيء على مستوى الفرد، لان ترقية الفرد هي بالضرورة تقدم للدولة في حين العكس ليس صحيح بالضرورة، حيث أن تقدم الدولة قد يكون ما يصطلح عليه مالك بن نبي بـ"حالة حضارة" وليس حضارة. أي أن نجاح أي بناء مادي أو اجتماعي إنما يضمن على مستوى أصغر وحدة فيه، فإذا كانت هذه الوحدة من النوع الرفيع والمتين جاء البناء قويا رصينا أما إذا تم الاهتمام بالشكل النهائي للبناء فقط مع عدم الاكتراث بوحداته الصغيرة ولبناته، فان العمل يكون حتما غير متين وقابل للانهيار على نفسه أمام أبسط حادثة .

ثم إن السياسية التي تهتم بالتركيز على الفرد، تكون أكثر مردودية من غيرها، وأكثر فعالية وباختصار فان" كل تفكير في مشكلة الإنسان هو في النهاية تفكير في مشكلة الحضارة"، بمعنى أن التركيز على الفرد ليس فيه أي مضيعة للوقت، فتكوين الإنسان المسلم وترقيته، عمل من ورائه يتحقق آليا بناء الدولة ذات السيادة(L'Etat Souverain) ومنها فيما بعد بناء الحضارة. وهكذا يعتبر بناء الفرد، هو بناء للدولة وسعي نحو الحضارة .

ويحاول مالك بن نبي من خلال التركيز على الفرد في تحليلاته أن يقنع الجميع بان التغير الاجتماعي لا يفرض من فوق في شكل سياسة يحددها النظام الحاكم بعيدا عن مكونات الفرد وتطلعاته، بل إن التغير الاجتماعي ينبع من ذات المجتمع، أي يأتي بدافعية ذاتية مجتمعية، وقودها جوهر الثقافة.

إن سياسية الدولة وتعريفها لعملها في المواثيق ووضعها لطرق حماية لتلك الأعمال، من التخريب والانحراف، يراه مالك بن نبي عملا غير كاف لنجاح مشاريع التنمية،"فالسياسة لا تستطيع أن تكون العمل الذي تقوم به الأمة كلها إلا بقدر ما تكون مطبوعة في عمل كل فرد منها، وأكثر من هذا يعتبر مالك بن نبي" الإنسان عنصرا في المشروع السياسي من وجهتين: أي باعتباره" ذاتا "تحقق الغاية من السياسية و"موضوعا"، هو بعينه الغاية المرجوة "، وهكذا فتركيز مالك بن نبي على الفرد له ما يبرره، فهو يريد أن يكون الفرد، فاعل وليس مفعول به.

1 –الفرد من خلال البرنامجين الثقافي والسياسي

إذا كانت السياسة عند مالك بن نبي جزءا لا يتجزأ من الثقافة، فإنها من جهة أخرى وفي رأيه تتميز عنها نوعيا، فإذا كانت الثقافة تركز بصفة عامة على الفرد فان السياسة تخاطب أساسا الجماعة، وعليه يمكن القول إن الفرد في مجال الثقافة هو مرادف مصطلحي"الشعب" و"الجماهير" في مجال السياسة .

يقول مالك بن نبي في هذا السياق أن "الثقافة تعمل على توجيه الطاقات الفردية لتحقيق بناء الفرد في الداخل بالنسبة إلى مصلحته، ولتحقيق مكانته في المجتمع بانسجام تلك المصلحة مع مصلحة المجتمع ... في حين تعمل السياسة على توجيه الطاقات الاجتماعية لتحقيق بناء المجتمع في الداخل وتحقيق مكانته في الخارج "[5].

وعندما رأى مالك بن نبي أن واقع العالم العربي والإسلامي في حاجة إلى تغيير لا في مجال السياسة فحسب بل في مجال الثقافة بصفة عامة رأى تبعا لذلك انه من باب المنطق والفعالية التركيز نظريا وتطبيقيا على الفرد بدل الشعب الذي يبقى مفهومه حتى في مجال السياسة مائعا، وهكذا فإذا كانت

السياسة غايتها كسب الرأي العام ورضاء الجماهير والشعب عليها، فإن الفرد هو غاية الثقافة حسب ما نستخلصه من فكر مالك بن نبي في هذا الموضوع .

وفي هذا السياق نرى أن الأنظمة السياسية الصادقة مع شعوبها هي تلك التي تنتهج في مرحلة تكوين الدولة سياسة لها ملامح الثقافة في مخاطبتها الفرد، لأن المجتمع في هذه المرحلة يكون بحاجة إلى إرساء عادات وتقاليد جديدة لتكوين المعادلة الاجتماعية السانحة بتحقيق التنمية المنشودة، والفرد في هذا الجانب يكون هو المقصود، ومرة اجتازت الدولة هذه المرحلة بنجاح يمكنها عندئذ امتلاك سياسة تخاطب الجماهير، فكل فرد يكون قد فهم دوره في المجتمع.

فسياسة مخاطبة الفرد قرينة مرحلة إعطاء البناء الثقافي الاجتماعي ملامحه الأساسية، ويمكن الاستغناء عنها في مرحلة البناء الاقتصادي الذي يتطلب بالعكس خطاب سياسي يرتكز على الشعب كطاقة غير مجزئة .

ففي الحالة التي توجد عليها بلدان العالم العربي والإسلامي يحبذ مالك بن نبي إتباع سياسة إصلاح الإنسان، لا تنظيم جموع الشعب كما سعى إلى ذلك جمال الدين الأفغاني[6]، لأنها أضمن من حيث المردود، على إصلاح وتنظيم جموع الشعب، حيث يكسب المجتمع كل أفراده، في حين أن تنظيم الجماهير عملية لا يمكن من خلالها التأكد من حقيقة صقل كل السلوكيات وتغيير الذهنيات، فالفرد يذوب سلبا في الجماعة ولا يعود يتحرك إلا في وسطها، حيث يميل إلى الاتكال على الغير، ولا يواجه الواقع منفردا ولا يبادر بشيء، فهو يتلقى فقط أو يرد الفعل.

سياسة الارتكاز على الفرد بدل الجماهير تحول دون تحول الجماهير إلى أبواق تردد ما يطلب منها، عندما يتحول القادة إلى زعماء كاريزماتيين، كما أنها تحمّل كل فرد من أفراد المجتمع مسؤولية إنجاح مشاريع التنمية وتزوده بالوعي الحضاري والحس المدني. صحيح أن مثل هذه السياسة لا تثمر في الحين لكن جني ثمارها شيء أكيد، فإذا كان إصلاح الفرد عمل يتطلب الدقة والعقلانية وفيه مشقة فانه في المقابل عمل باتجاه تنمية فعلية وحضارة واثقة الخطى.

في حين السياسات التي ترتكز على الجماهير، تعد سياسات شعباوية وبالتالي غير ديمقراطية، وحتى لو لم تسعى إلى ذلك فان الجماهير في ظل مثل هذه السياسات تكون عرضة لتسرب الانتهازيين والأميين إليها والتحكم في مصيرها من خلال شبكة محكمة من علاقات المصالح الخاصة، إن مثل هذه السياسات يمكن أن تحقق حالة حضارة لا حضارة.

والملاحظ في هذا السياق أن طبيعة المجتمع تتدخل بطريقة واضحة في تحديد طبيعة السياسات التي ينبغي إتباعها، حيث أن نتائج سياسة ترتكز على الجماهير تختلف من مجتمع فلاحي إلى مجتمع رعوي. وانه من الأسهل والأفيد تنظيم الجموع في مجتمع فلاحي لان الفرد فيه مزود بغريزة الحياة الجماعية، (7) كالمجتمع المصري، الذي يضطر فيه الفرد إلى تحقيق معاشه بالعمل وسط الجماعة، فالفرد في المجتمع الفلاحي لديه واعي بأنه لا يستطيع الاستقلال بنفسه وبنشاطه، لان ذلك قضاء على مصادر حياته وعيشه، فهو وحدة في إطار جماعة لا تقوم بذاتها بل بالتعاون مع وحدات أخرى مشابهة، فالفرد خاضع غير متمرد على الحياة الجماعية ويتمتع بعقلية تحلل في إطار الجماعة، فهو على هذا لين المزاج سهل الإخضاع في الظاهر، لكنه يملك في المقابل رصيد ثقافي متين يحول في الحقيقة دون خضوعه فعليا، وهكذا فمن السهل التخطيط له في إطار الجموع وتحريكه في إطارها. إذا كان من الممكن لمجتمع رعوي أن يتحول إلى مجتمع فلاحي فان العكس غير ممكن، فالطبيعة الجامدة في إخضاع مستمر من قبل الإنسان.

والملاحظ أن الدولة الإسلامية الأولى عندما أرادت بناء مجد لها، لم ترض عاصمة لإمبراطوريتها إلا مدنا نهرية وسهلية كدمشق وبغداد لأنها أدركت أن الترحال والتصحر ظواهر تفقد الحضارة أسسها وقاعدتها للحياة الجماعية (8)، فزحزحت العاصمة من المدينة إلى دمشق ثم بغداد .

في حين يتطلب مجتمع رعوي كالمجتمع الجزائري والأفغاني وضع سياسات ترتكز على الفرد لان هذا الأخير اعتاد العزلة في المناطق السهبية والجبلية والصحراوية ويتحرك وحده وسط الطبيعة بكثير من الحرية والتمرد على الحياة الجماعية، حيث انه من الصعب إخضاعه لسياسة معينة وخاصة إذا كانت ترتكز على مخاطبة الجماهير، فالفرد في المجتمع الرعوي والجبلي وحدة مستقلة في تحقيق أمنه الغذائي وفي مواجهة تحديات الطبيعة، وعليه فان محاولة التخطيط له في إطار الجموع عمل لا فائدة كبيرة ترجى منه، ينبغي أولا إصلاحه بطريقة منفردة ليصبح قابل للتطويع، وعليه فالأفغاني حينما سعى إلى تنظيم الجموع في المجتمع الأفغاني الرعوي كان خاطئا، وكان ابن باديس محقا في سياسته لإصلاح الفرد، هذا بالإضافة إلى أن الأول ركز عمله في المجال السياسي في الوقت الذي كان ينبغي أن يبدأ بالعمل الثقافي(9).

وهكذا فان سياسة التركيز على الفرد عند تأسيس الدول هي المضمونة ثمارها في المجتمعين الفلاحي والرعوي، في حين أن سياسة التركيز على الجماهير في نفس المرحلة من عمر الدول لا يمكن أن تفيد إلا في مجتمع فلاحي وباستعمال خطاب اجتماعي لا سياسي .

ومن هنا يتحتم على الأنظمة السياسية في العالم العربي والإسلامي وقادة الحركات الإسلامية أن يجيدوا دراسة الذات المجتمعية في بلدانهم قبل التوجه إليها بأي خطاب.

2 –مفهوم"السياسة"عند مالك بن نبي

وتبقى السياسة كانت ترتكز على الفرد أم الشعب هي واحدة من حيث المضمون ويعرفها مالك بن نبي بأنها" تخطيط للحياة تتجلى فيه الخصائص الأخلاقية والفكرية والاجتماعية التي تتصف بها بيئة معينة وشعب معين(10) "، ويعرفها أيضا بأنها "في جوهرها مشروع لتنظيم التغيرات المتتابعة في ظروف الإنسان وأوضاع حياته "(11) وبأنها "العمل المنظم لجماعة معينة بكل ما تقتضيه وتفترضه كلمتا تنظيم وجماعة" (12)، وبأنها "عملية استبطان القيم ومحاولة التأمل في الصورة المثلى لخدمة الشعب" (13).

والجدير بالملاحظة أن سياسة مخاطبة الفرد تشترط في رجل الدولة الأول أن تكون له سمات القائد أو الزعيم "المربي ـــ Educateur" الذي لا يخجل من مخاطبة الفرد في تصرفاته وسلوكه تجاه نفسه والمجتمع، ولا نقول اتجاه الدولة أي مخاطبة الفرد في علاقته بالمجتمع وليس المواطن في علاقته بالدولة.

ويرى مالك بن نبي أن انفصال عمل الدولة عن الفرد الذي يعيش في نطاقها يدل على دكتاتورية النظام القائم وهذا يعني من جهة ثانية أن هناك فصل معنوي لـ" الدولة "عن" الوطن"، وعجز السياسة في التأثير على نشاط كل فرد، عجزها في تحريك الطاقات نحو هدف محدد مدرك(14). والملاحظ أن الجزائر منذ استقلالها تعيش انفصال عمل الدولة عن الفرد فهي"دولة" لدى فئة قليلة من الشعب ينبغي المحافظة على سلطانها، وهي"وطن" لدى الأغلبية يجب أن تحترم حقوقه، كما توجد فئة أصبحت معتبرة لا تجد نفسها لا في الوطن ولا في الدولة، لاختلاط الأمر والمفاهيم عليها.

والفكرة التي أراد مالك بن نبي الوصول إليها هي أن "التعاون بين الدولة والفرد على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي هو العامل الرئيسي في تكوين سياسة تؤثر حقا في واقع الوطن"(15) والملاحظ أن كل ما حذّر منه مالك بن نبي قد حدث بتمامه في وطنه الصغير، وكأن عقل خفي مناهض لمالك بن نبي قد عمل وخطط من أجل أن يحصل ذلك بالذات، انتقاما منه ومن الأرض التي أنجبته .

وهكذا يقدم مالك بن نبي طبيعة علاقة الدولة بالفرد كمؤشر هام على طبيعة نظامها السياسي ومدى استعداده لتقبل فكرة انبثاق سياسة الدولة من قيم الشعب وتضمنها لتطلعاته الحقيقية، وسنتوسع في الفكرة في المحور الموالي الخاص بالديمقراطية.

3 –ترقية المرأة .. إنجاح لبرامج التنمية والمشروع الحضاري

إذا كان الإسلام لا يخص المرأة بتكوين منفرد عن الرجل، وإذا كان مالك بن نبي أيضا يرى فيما يتعلق بالمرأة، انه لا بد أن تطرح مشكلة "إنباتها" مثلها مثل الرجل حتى لا تغرس جذورها أينما كان وكيفما كان(16)، فإنني أرى أن ما عانته المرأة في العالم العربي والإسلامي منذ عصر الانحطاط ـــ بغض النظر عن مشكلات الحضارة التي رزحت ومازالت بثقلها على المرأة والرجل معا ـــ من كبت واضطهاد الرجل المسلم لها باسم الدين والتقاليد، يستدعي من دول العالم العربي والإسلامي تخصيص سياسات فعالة لترقية المرأة المسلمة تعيد لها الثقة في دينها وثقافتها، ثم إن هذه السياسة ستثمر لا محالة بنمو متوازن للمجتمع لان نموه يمر حتما عبر النهوض بالمرأة.

إن المرأة المسلمة لا تجد في واقعها شيئا من دينها، هذا الأخير الذي تحول مع الزمن في نظرها إلى وسيلة لتكريس وضعها "بمثاليته التي لا تتحقق"، وعليه رأت انه من الأفضل لها الفرار إلى نمط حياة تحقق من خلاله ولو شكليا انشراحها وتبلور فيه شخصيتها وان كان على حساب قيم المجتمع الذي تنتمي إليه، هذا المجتمع الذي تأثر بوضوح من تحول المرأة المسلمة عن قيمه باعتبارها كما قالت عائشة بنت الشاطيء في إحدى محاضراتها، أن المرأة تعد نصف المجتمع والمؤثرة في نصفه الثاني.

إذن يجب أن تكون هناك سياسة في بلدان العالم العربي والإسلامي تلتقط المرأة المسلمة من هامش الحياة ومن الاغتراب الثقافي الذي هاجرت إليه مرغمة، وتعمل على ترقيتها وإسعادها، كغاية في حد ذاتها وكوسيلة وشرط لا بد منه لإنجاح المشروع الثقافي، بمفهوم بن نبي الواسع للثقافة.

ثانيا: الديمقراطية عند مالك بن نبي وسيلة وغاية تنموية وحضارية

يسلم مالك بن نبي بالديمقراطية في الإسلام ويحدد مباشرة مواصفاتها حتى لا يترك مجالا للسؤال الذي مفاده هل توجد ديمقراطية في الإسلام، ويعرف مالك بن نبي الإسلام من خلال حديث نبوي شريف: "الإسلام إن تعبد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة وتصوم رمضان". ومن هنا يرى مالك بن نبي انه إذا كان الإسلام تقرير بخضوع الإنسان إلى سلطة الله فان الديمقراطية تقرير سلطة الإنسان في المجتمع(17).

وإذا كان الشعور الديمقراطي في أوروبا يعتبر النتيجة والمآل الطبيعي لحركة الإصلاح والنهضة بإعادة الاعتبار إلى الإنسان الذي هضمت حقوقه، الطبقة الدينية والجهل، فان هذا لا يمنع من أن تطبق الديمقراطية في غير أوروبا، لان جوهرها إنساني، وعليه من الممكن أن تخدم الإنسان في أي مكان.

والديمقراطية حسب مالك بن نبي ليست هي عملية تسليم سلطات إلى الجماهير بنصوص قانونية بل هي "مشروع تثقيف في نطاق أمة بكاملها وعلى منهج شامل يشمل الجانب النفسي والأخلاقي والاجتماعي

والسياسي"[18]، حتى لا يترك إنسان واحد يشعر بالعبودية لإنسان آخر أو بالعبودية للفقر والجهل، حتى لا يكون هناك إنسان تابع لآخر بسبب جهله أو أميته أو فقره، وحتى لا يترك هناك إنسان يشعر بضرورة استعباد إنسان آخر لأي سبب كان.

ومن هنا نستخلص أن الديمقراطية هي القضاء على الشعور بالتبعية على مستوى الفرد والدولة، تبعية فرد لآخر نتيجة فقر أو جهل وتبعية دولة لأخرى نتيجة قابليتها لذلك. والمسؤولية هنا ملقاة على الطرفين وبخاصة الطرف الذي يشعر بضرورة تبعيته للآخر.

وهكذا تتضح حقيقة أن الشعور الديمقراطي عند مالك بن نبي هو الحد الوسط بين طرفين متناقضين هما "الاستعباد" و"العبودية"، بمعنى انه التخلص من رواسب العبودية ومن نزعات الاستعباد[19] ، والشعور بالاستعباد أو بالعبودية يعد نفيا للشعور بالديمقراطية ويمكن أن نرمز للاستعباد بالاستعمار وللعبودية بالقابلية للتبعية.

والسؤال الذي يطرحه مالك بن نبي هنا هو فيما تتمثل الوسائل التي يكفل بها الإسلام تحقيق الشعور الديمقراطي. فيرى أن الجواب لا يتعلق بنص فقهي مستنبط من القرآن والسنة بل يتعلق بجوهر الإسلام بصفة عامة. ويضيف أن "الإسلام ليس دستورا يعلن ويصرح بل مشروع ديمقراطي تفرزه الممارسة"، انطلاقا من المبادئ التي أقرها الإسلام والتي هي في صورة بذور تغرس في الوعي الإسلامي ودوافع وشعور عام يكون المعادلة الإسلامية في كل فرد من المجتمع[20].

ويكون الدستور في هذه الحالة انعكاس لواقع واستجابة لضرورة معينة، أي النتيجة الشكلية للمشروع الديمقراطي[21]، وإذا عدنا إلى نص القرآن الكريم نجد فيه من الآيات الكثير التي تتكلم عن مقت الإسلام لروح العبودية والاستعباد، واعتبار ذلك شرك بالله[22]، وهكذا يحفظ الإسلام المسلم من النزاعات التي تتنافى والشعور الديمقراطي بالنص القرآني وليس فقط من خلال الجو الذي يعمل على إيجاده.

والملاحظ أن الديمقراطية كجزء من الثقافة الإسلامية تتحقق من خلال ثلاث عمليات:

1-تطعيم الذات بقيم قرآنية وسنية،

2-تحصين الذات ضد نزاعات الاستعباد،

3-تصفية الذات من نزاعات العبودية.

وما يسجل بشأن الديمقراطية الليبرالية، هي أنها تتجسد في منح الحقوق والضمانات الاجتماعية للفرد وتتركه بعد ذلك عرضة إما لنزاعات الهيمنة الاقتصادية والاحتكار كطرف يقع عليه ثقلها، أو يوقع ثقلها على الآخرين، وعليه فالديمقراطية الليبرالية لا تقضي على النزعة الاستعبادية والعبودية تماما كما تفعل الديمقراطية في الإسلام، بل تترك لها بذور في النفوس، لان نطاقها الواقع الاجتماعي الملموس في حين تلاحق الديمقراطية الإسلامية نزاعات العبودية والاستعباد إلى النفس البشرية كشرط تتحقق به هذه الديمقراطية.

والجدير بالإشارة أن الديمقراطية كقيم معنوية ضرورية لحياة الفرد والدولة ليست في رأينا من صنع تاريخ أوروبا بل هي تحت أسماء مختلفة(شورى، سلطة الشعب ...) نتيجة موضوعية لتطور الحضارات حيث لا يمكن أن تثمر هذه الأخيرة بتقدم العلوم دون توفر جو معين يسمح بذلك. هذا الجو الذي نسميه في العصر الحديث بالديمقراطية، يصبح من العوامل المؤثرة ايجابيا في استمرار الحضارة بعد أن كان من نتائجها.

وابن خلدون حينما قال "أن الظلم مؤذن بخراب العمران"(23) إنما أراد أن يقول إن الديمقراطية بمصطلحات عصرنا من مستلزمات الحياة المتمدنة باعتبارها نقيض الظلم الذي يراد به الاستعباد.

ومن هنا يتضح أن لكل ثقافة ديمقراطيتها التي تقترب من المفهوم العام للديمقراطية المنافي للعبودية والاستعباد، وان أية ديمقراطية إنما تطرح في نطاق المقومات الأساسية لثقافة المجتمع المعني بهذه الديمقراطية.

وهكذا فالديمقراطية ليست ثقافة وإنما وسيلة وآلية لتثمين الثقافة ولتحرير طاقات الفرد المبدعة وتحقيق الانسجام بين مكونات الدولة مما يحقق قوتها ومناعتها، لأنه كما قال ابن خلدون " ... إذا كانت الملكة وأحكامها بالقهر والسطوة والإخافة، فتكسر حينئذ من سورة بأسهم (يقصد الرعية أو المواطنين في عصرنا) لما يكون من التكاسل في النفوس المضطهدة "(24).

فالديمقراطية بعد هذا هي ما عبر عنه مالك بن نبي في سياق اخر بمناخ فكري (Climat Culturel) تترعرع فيه مواقف جديدة تجاه العلم والمعرفة(25)، هذا المناخ الذي من شأنه توقيف هجرة الأدمغة التي ترجع أسبابها أساسا كما يقول إلى فقدان المبررات الكفيلة بشد العزائم ورفع الهمم إلى مستوى المسؤوليات المنوطة بالعلماء والمثقفين(26).

والديمقراطية في الإسلام على هذا، هي كل المبادئ التي قررها الإسلام في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي لحماية حرية الفرد والمجتمع. والدولة المسلمة في هذا السياق هي دولة لا ترضى لشعبها ولمختلف الشعوب بالاستعمار ولا بالقابلية له، ومن خلال دراستنا للحضارة والديمقراطية والإسلام نجد

أنها في النتيجة مصطلحات متعددة لمفهوم واحد يمجد الإنسانية (l'Humanisme) ويخدم البشرية (l'Humanité).

ولاحظ مالك بن نبي أن كل الديانات والأيديولوجيات تشيد حرية الفرد والمجتمع على تقييد للحرية الفردية، ويبقى الاختلاف بينها فقط في المواضيع التي يمسها هذا التقييد، لان "الطاقة الطبيعية للفرد إذا تحرر دونما اشتراط، تكون مكتسحة مجتاحة بحيث تقوض النظام وتلتهم الانضباط وتجعل العمل المشترك مستحيلا" فحرية الإنسان عند مالك بن نبي كما هي عند جل المفكرين لا يمكن أن تكون مطلقة بل يجب أن تخضع لمشروطية تجعل منها طاقة مخصصة للمرامي الدقيقة التي يستهدفها مجتمع بصدد بناء كيانه(27).

والديمقراطية في هذا السياق لو تمنح جملة واحدة للشعب في ليلة وضحاها لتغدو حتما شيئا مضاعف لانتشار الفوضى، إن كل شيء يمنح دفعة واحدة لا تكون له فعالية حتى الدواء الذي لو يتناول دفعة واحدة قصد تجميع نجاعته قد يؤدي إلى الموت المؤكد، فكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع السياسية والاجتماعية، "إن البذرة التي يقدر لها أن تنبت يجب أولا أن تدفن في التراب"(28) والفكرة التي يقدر لها أن تتجسد يوما ما يجب أولا أن تختمر في العقول، وحتى القرآن يرى مالك بن نبي لو انه "كان قد نزل جملة واحدة لتحول سريعا إلى كلمة مقدسة خامدة والى فكرة ميتة والى مجرد وثيقة دينية لا مصدرا يبعث الحياة في حضارة وليدة"(29).

وبصفة عامة فان انتزاع رضاء الشعوب على أنظمتها في العالم العربي والإسلامي يفرض على هذه الأخيرة أن تحكم من خلال الأولى وأن تكون عقلها المفكر حتى ينطبق لدى الغالبية مفهوم الدولة على مفهوم الوطن، وإذا تعذر هذا العامل يؤكد مالك بن نبي فان القطيعة المعنوية سوف تعزل الدولة عن الوطن وتشل الطاقات الاجتماعية(30)، وتغدو الدولة إطارا أجوف من الشعب الذي يشكل في الأصل جزءا لا يتجزأ من مكوناتها.

وفي هذا السياق يرى مالك بن نبي أن "التعاون بين الدولة والفرد لا بد له من جذور في عقيدة تستطيع وحدها أن تجعل ثمن الجهد محتملا مهما كانت قيمته لدى صاحبه"(31)، إن نجاح سياسة الأنظمة في العالم العربي والإسلامي يتوقف على ما يتحقق من اقتناع الأفراد بها، واستعداداتهم تجاهها، وان هذا الاقتناع والإدراك لا يتم أيضا إلا بما لدى الفرد من مؤهلات فكرية وثقافية بصفة عامة، وبما في السياسة من انسجام مع القيم المعنوية لمجتمعه.

ويرى مالك بن نبي أن التجانس بين عمل الدولة وعمل الفرد يتحقق في ضمير الفرد ويجعل هذا الضمير موضوعا من ناحية وحكما من ناحية أخرى، حيث يرى مالك بن نبي أن "السياسة التي تريد تلقين هذا الضمير مبرراتها وأهدافها عليها أن تجعله حكما يصدر بكل حرية حكمه في ذلك"(33).

خلاصة: وهكذا يتضح من خلال هذه الورقة أن مالك بن نبي ينظر للديمقراطية كحاجة وظيفية ماسة وحيوية لمسار التنمية وللمشروع الحضاري، فبقدر ما يراها غاية منشودة من قبل الأفراد والجماعات ومؤسسات الدولة والمجتمع، بقدر ما يراها وسيلة بأيديهم لتحقيق الغايات والتطلعات.

كما يتضح أن للفرد من خلال تحليل مالك بن نبي لمشكلات الحضارة دخل كبير في إنجاح أو إفشال أهداف سياسة ثقافية أو اجتماعية معينة، وأن هذه حقيقة لا ينبغي على الحكومات والأنظمة في دول العالم العربي والإسلامي أن تتجاهلها، حيث لم يبق عليها إلا أن تختار بين تأهيل الفرد أو تجريده من وسائل التحليل الصحيح للسياسة والواقع والحكم عليها. فإذا هي أهلته إلى الحياة الحضارية أكسبت النجاح لسياساتها والاستقرار للمجتمع والدولة، وإذا هي أرادت إبعاده عن الساحة بحجة عدم كفاءته جنت على نفسها، وهكذا ما على هذه الأنظمة والحكومات إلا أن تسارع في تأهيل الفرد لإدخاله من الباب الذي لا يهدد كيان الدولة والمجتمع، في مرحلة من التاريخ البشري لا تغفر لأي كان الأخطاء، بسبب تعقيداتها وكثرة فواعلها وتعارض مصالحهم.

الهوامش:

1- مالك بن نبي، فكرة الأفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ترجمة عبد الصبور شاهين دمشق : دار الفكر، 1981، ص 135.

2- المرجع السابق، ص 77.

3 - أسعد السحمراني، مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا. الطبعة1، بيروت: دار النفائس، 1984، ص 201 – 200

4- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه. الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، 1978، ص 34.

5- مالك بن نبي، تأملات. دمشق: دار الفكر، بدون تاريخ، ص 21.

6- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين دمشق: دار الفكر، 1981، ص54.

7- المرجع السابق، ص 46.

8- ينظر: مالك بن نبي، فكرة كومنوالث إسلامي، ترجمة الطيب الشريف في "سلسلة" الثقافة الإسلامية (مصرية) القاهرة: المكتب الفني للنشر، فيفري 1960، ص75.

9- فيه إشارة للموضوع في: عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص 77 – 78.

10-بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص87.

11 -المرجع السابق، ص 87.

12 -بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص86.

13-المرجع السابق، ص85.

14 -المرجع السابق، ص71.

15-المرجع السابق، ص 71.

16 -المرجع السابق، ص57.

17-بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 61،63 -64.

18-المرجع السابق، ص 70-71.

19-المرجع السابق، ص 66-67.

20-المرجع السابق، ص 70 و72.

21 -المرجع السابق، ص 71.

22 -قرآن كريم، سورة النساء، الآية 96 -98، وسورة القصص الآية 83.

23-بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 75.

24-عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة. بيروت: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، 1960، ص 64

25-المرجع السابق، ص 220.

26 -مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد. القاهرة: دار الشروق، ب . ت، ص 126.

27-المرجع السابق، نفس الصفحة.

28 -مالك بن نبي، آفاق جزائرية: للحضارة، للثقافة، للمفهومية، ترجمة الطيب الشريف. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، بدون تاريخ، ص 185 -186 – 187.

29 -مالك بن نبي، في مهب المعركة: إرهاصات الثورة. دمشق: دار الفكر، 1981، ص 152.

30-مالك بن نبي، الظاهرة القرآنية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1981، ص 175.

31-بن نبي، بين الرشاد و التيه، مرجع سابق،ص 71.

32 -المرجع السابق، ص 74

33-المرجع السابق، ص 71 – 72